العولمة والاقتصاد الإسلامى

محاضرة

من إعداد وإلقاء

الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

في الموسم الثقافى لجمعية أصدقاء روماتيزم القلب
(جمعية د. زهيرة عابدين)

الأحد: 6/2/ 2000م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــه:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين. أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأننى أتقدم بالشكر للسيدة الأستاذة الدكتورة زهيرة عابدين التى شرفتنى اليوم بالقاء محاضرة عن العولمة والاقتصاد الإسلامى ضمن الموسم الثقافى لجمعيتها الرائدة، وأدعو الله عزوجل لها بالصحة والتوفيق والسداد على ما تقوم به من مجهودات في مجال العمل العام والتى أثمرت نتائج باهرة في الرعاية الإنسانية لأبناء الوطن في مجال الصحة والتعليم والتأهيل ونشر الثقافة الإسلامية.

وموضوع محاضرة اليوم هو: العولمة والاقتصاد الإسلامي .. ونهدف منه إلى القاء الضوء على الأبعاد المختلفة لنظام العولمة وكيف يعمل، وكيف يمكن التعامل معه، ثم بيان موقف الإسلام من هذا النظام وانطلاقاً منه نوضح التأثيرات المتبادلة بين نظام العولمة وبين الاقتصاد الإسلامي فكراًوتطبيقاً.

وحيث أن الموضوع يتكون من شقين هما: العولمة، ثم الاقتصاد الإسلامي، لذلك سوف نتناول كل شق منهما في قسم مستقل على الوجه التالى:

القسم الأول: العولمة

القسم الثاني: الاقتصاد الإسلامي

القسم الأول: العولمة

أولا: مفهوم العولمة:

العولمة مصطلح يدل على حالة زيادة وسهولة واتساع نطاق العلاقات الدولية والتأثيرات المتبادلة بين جميع دول العالم في شتى المجالات خاصة الاقتصاد والمعلومات والثقافة والفكر والتى ساعد عليها التقدم التكنولوجى والتغيرات السياسية التى شهدها العالم.

ويجب أن ندرك أن العلاقات الدولية موجودة منذ القدم ولكنها كانت محدودة لصعوبة الانتقال والاتصال ولقدرة الدول وإمكانها بناء أسوار تنظيمية حولها تتحكم من خلالها في تحديد حجم ونوع هذه العلاقات، أما الآن وتحديدا منذ بداية التسعينات فلقد حدثت تحولات عديدة منها التقدم التكنولوجى وتغيرات الخريطة السياسية للعالم ساعدت على فتح الأسوار.

ثانيا: مجالات العولمة:

إن من أهم الموضوعات التى أدت العولمة إلى زيادة واتساع نطاقها على المستوى العالمى هى كل من المجالات التالية:

أ- الاقتصاد: فلقد أدت العولمة إلى "تدويل الاقتصاد" بمعنى زيادة تأثر الاقتصاد المحلى لكل دولة بالاقتصاديات الدولية الأخرى وذلك من خلال عدة أساليب وأشكال هى:

1- اتباع نظام رأسمالية السوق الحرة.

2- إزالة الحواجز وفتح الأسواق أمام انتقال السلع والخدمات، سواء الحواجز الكمية أو الجمركية.

3- إزالة الحواجز وفتح الباب أمام انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والموارد الاقتصادية الأخرى.

4- ظهور صور من التدخل الخارجى ليس عن طريق القروض وإنما عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر والتى من صورها إنشاء فروع للشركات الدولية، وتكوين المحافظ الاستثمارية وعقود الإدارة والتراخيص وحقوق الابتكار.

ب- المعلومات: نظرا للتقدم التكنولوجى في مجال الاتصالات فلقد أصبح هناك ما يعرف بديموقراطية المعلومات أى سهولة الحصول على المعلومات لكل فرد في العالم عن أى شئ في أى دولة أخرى وخاصة في مجال المعلومات الاقتصادية عن الأسواق والاستثمارات وكذا مجال الثقافة وفي الفكر، ولقد ساعد ظهور وانتشار الأنترنت في ذلك بشكل كبير.

جـ- الثقافة والفكر: وهى الموروث التى يشكل عادات الناس ونظم حياتهم وما يؤثر في بناء شخصياتهم وسلوكهم، فالعولمة تعمل على سهولة وزيادة نطاق نقل الثقافة من بلد إلى بلد وبالتالى يحكم العالم ثقافة واحدة هى ثقافة العولمة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المجالات الثلاث تتفاعل ولا يمكن فصلها عن بعضها، فعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد المحلى لا يتأثر فقط بدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال وإنما يؤثر ذلك ويتأثر بالجوانب الثقافية حيث أن دخول سلع معينة يترتب عليه سلوك معين ينتقل معها، كما أن المعلومات لازمة لتدويل الاقتصاد أو لنقل الثقافة والفكر الدولى إلى المجتمع المحلى.

ثالثا: آليات العولمة:

توجد أمور ساعدت على وجود العولمة واستمرارها وتتلخص في الآتى:

أ- التقدم التكنولوجى في مجال المواصلات والاتصالات، من خلال الكمبيوتر وشبكات الانترنت والفضائيات ووسائل النقل المختلفة حيث أدى ذلك إلى سهولة نقل السلع والخدمات

والاستثمارات والأفراد والمعلومات والأفكار من أى مكان في العالم إلى أى مكان آخر، وبفضل هذا التقدم لا يمكن لدولة من أن تتحكم في المعلومات والأفكار والثقافات التى تصل إليها من دولة أخرى فيمكن لأى فرد بتحريك ماوس الكمبيوتر أن يستثمر أمواله في أى بورصة في العالم وأن يشترى ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من أى مكان في العالم، كما يمكن من خلال الانترنت معرفة كل ما يريد عن أى موضوع اقتصادى أو سياسى والاتصال بالتليفون المحمول مع أى شخص ومشاهدة برامج عديدة ثقافية وفنية وفكرية في القنوات الفضائية.

ب- التغيرات في خريطة العالم السياسية، فبسقوط الاتحاد السوفيتى أصبح العالم آحادى القطب وبقيت الرأسمالية تقودها أمريكا وحدها خيارا وحيدا أمام دول العالم، مما جعل العالم كله تابعا لها ويتأثر بها.

جـ- الشركات المتعددة الجنسية والتى مقرها الأساسى إحدى الدول الكبرى وتعمل في عدد من دول العالم من خلال الشركات التابعة لها، ولقوتها وزيادة تأثيرها عملت على توحيد الأسواق والنظم التى تعمل من خلالها وأصبحت قوة لا يمكن لأى دولة الوقوف ضد ما تريد.

د- الاتفاقيات الدولية ومن أهمها اتفاقية الجات GATT التى بدأت عام 1947 ب 23 دولة وتوسعت بانضمام الكثير من الدول لها حتى أصبحت حوالى 117 دولة منها 34 دولة إسلامية، ولقد مرت بجولات عدة في كل جولة يزيد عن الدول المنضمة إليها ويزيد عن الاتفاقيات حتى جاءت الجولة التى عرفت بجولة أورجواى واستمرت من عام 1986 وحتى عام 1994 وانتهى اللقاء الأخير لها في مراكش بالمغرب وشارك فيها 70 دولة تغطى 90% من التجارة الخارجية ونتج عنها اقرار الاتفاقية متكاملة ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من عام 1995 وأعطيت فترة سماح لتوفيق الأوضاع حتى 2004 وأنشئت منظمة لإدارتها هى منظمة التجارة العالمية WTO ومن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هى إزالة الحواجز والقيود الكمية والجمركية أمام تدفق السلع والخدمات والموارد الاقتصادية من دولة إلى أخرى وحماية الملكية الفكرية من أجل المساعدة على التنمية وتسهيل وتنظيم التجارة الدولية وفق قواعد موحدة، ومازالت اجتماعاتها تتوالى منها جولة سنغافوره عام 1998 وجولة سياتل فى نوفمبر 1999 والتى مثلت نكسة للاتفاقية لما ظهر عند التطبيق من أن الاتفاقية تعمل على تكريس القوة الاقتصادية في يد الدول المتقدمة وسيطرتها وسيادتها على الاقتصاد العالمى، وضعف استفادة الدول النامية منها من خلال تفسير بنودها بما يخدم مصالح الدول المتقدمة، ثم ما تدعيه من قضايا الاغراق ومحاولة إدخال بعض البنود بشروط فادحة الملكية الفكرية (التكنولوجيا) والتجارة الالكترونية والمشتريات الحكومية - شروط البئية - الزراعة.

وهذه الاتفاقية تمثل الآلية الوحيدة التى يمكن التحكم فيها، بمعنى قدرة مجموعة من الدول على التحفظ على بعض بنودها، أو حتى عدم التوقيع عليها من الأصل.

هـ- المنظمات الدولية التى أنشئت سابقا أو التى أنشئت في ظل العولمة ومنها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، ومع أن هذه المنظمات مشكلة من كل دول العالم وتعمل على إنجاح العولمة لإفادة هذه الدول إلا أنه أصبحت واقعة تحت سيطرة الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: أسلوب عمل العولمة: ونتناول فيه ما يلى:

أ- التأثيرات المتبادلة (سيطرة أم تعاون): طبقا لظاهر العولمة والجوانب النظرية لها فإنها تقوم على التأثيرات المتبادلة فيما بين دول العالم لما فيه صالح الجميع، ولكن طبقا لجوهرها وما أفرزه الواقع فإن العولمة نظام غير حيادى لأن كل دولة لا تملك الأدوات والآليات اللازمة لعمل العولمه، وبالتالى وجدنا التأثيرات غير متبادلة فهناك دول مؤثرة وهى الدول المتقدمة وخاصة السبع الكبار، ودول متأثرة وهى الدول النامية التى يصل عددها إلى أكثر من 143 دولة نامية، فالدول المتقدمة تملك فائضا من السلع والخدمات ورؤوس الأموال

تصدره إلى الدول النامية، وحينما تحتاج إلى سلع وخدمات دولية تتعامل مع بعضها، إذ تظهر الاحصاءات أن 60% من التجارة الخارجية لدول السوق الأوربية تتم مع بعضها، وأن ما تم تصديره من الدول النامية للدول المتقدمة لا يزيد على 4% من إجمالى الواردات بها، هذا فضلا على أن التقدم التكنولوجى الذى يمثل أهم آليات العولمه تملكه الدول المتقدمة، كما أن الاتفاقيات الدولية في ظل نظام العولمه تعد بما يحقق في جوهرها صالح الدول المتقدمة وكثيراً ما تم إعداد بعض الاتفاقيات في غياب مندوبى الدول النامية ويتم الضغط عليهم للتوقيع عليها وهو ما أكده د. أحمد جويلى وزير التموين الأسبق في حديثه إلى مجلة الأهرام الاقتصادي وحدث فعلاً مثل قضايا الاغراق المقدمة ضد مصر وصدور قرارات فردية من الدول الأوربية بعدم استيراد بعض السلع من مصر مثل البطاطس والفول السودانى والأسماك.

إذا يمكن القول إن أسلوب عمل العولمه يقوم على سيطرة الدول المتقدمه على باقي دول العالم.

ب- من يقود العولمه؟: وفي هذا المجال توجد ثلاث آراء هى:

1- أن العولمه نظام تشارك فيه كل الدول وتؤثر فيها تلقائيا دون قدرة أى دولة على التحكم فيها، فهى تمثل قوة طبيعية أو يد خفية تحرك الموارد والسلع والمعلومات والثقافة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، والحقيقة غير ذلك حيث أن العولمه ليست تبادل تأثيرات وإنما هى سيطرة وسيادة كما سبق القول.

2- أن الذى يقود العولمة هو "القطيع الالكترونى" ممثلا في ملايين المتعاملين في الاقتصاد الدولى حيث أصبح في ظل العولمه يوجد ما يسمى بديموقراطية التكنولوجيا والمعلومات والتمويل، إذ أصبح ملايين الأفراد يملكون الموارد ويتعاملون في سوق السلع والخدمات ولديهم أجهزة حواسبهم ومتصلين بشبكة الانترنت ويمكنهم الحصول على أى معلومة يريدونها ليتخذوا القرار المناسب لهم بالشراء من دولة من خلال التجارة الالكترونية، أو الاستثمار في أى سوق مالى من خلال الكمبيوتر، وهذا القطيع هو الذى يدير العولمه ويقودها إلى صالحه وصالح الدولة التى يتجه إليها.

ورغم صحة هذا التصور إلى حد ما إلا أنه يلاحظ أن أفراد هذا القطيع يتركزون في الدول المتقدمه سواء كانوا من الماشية قصيرة القرون أو طويلة القرون (أفراد وشركات وصناديق استثمار وشركات متعددة الجنسية) وبالتالى فإنه في حقيقة الأمر الذي يقود العولمه هى الدول التى يتركز فيها هذا القطاع وهى أمريكا بالدرجة الأولى.

3- الولايات المتحدة الأمريكية: وهى في الحقيقة التى تقود العولمه لصالحها فأمريكا هى المسيطرة في ظل نظام العولمه وكل الدول تابعه لها ولذلك يقول الأمريكيون صراحة "العولمه هى أمركة العالم" وهذا صحيح للآتى:

- إن أمريكا هى أكثر الدول امتلاكا لآليات العولمة.
- أمريكا تعمل على سيادة النموذج الامريكى وأسلوب الحياة الأمريكى.
- تمكنت أمريكا بعد فشل النظام الشيوعى من فرض نظام رأسمالية السوق الحرة.
- أمريكا تملك أن توجه قطيعها الالكترونى، والمنح وأجهزة إعلامها كما أنها تملك القوة العسكرية الرادعة (الجزره والعصا)
- أمريكا هى المسيطرة على المنظمات الدولية التى يمكنها استخدامها لاصدار عقوبات دولية على الدول المخالفة مثلما حدث للعراق والسودان وليبيا.

وبالتالى فإن أمريكا هى اللاعب الرئيسى في العالم.

خامسا: مكاسب وخسائر العولمه (الآثار الايجابية والسلبية): ويمكن حصرها في الآتى:

المكاسب	الخسائر
1- انتقال عناصر الإنتاج إلى الدول التى يمكن استخدامها بكفاءة فيها	1- تركيز وترسيخ مناطق القوة والضعف وتوسيع الفوارق بين الدول.

2- اتساع السوق أمام السلع والخدمات بما يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير	2- التبعية للدول الأقل تأثيرا.
3- توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية في الدول النامية	3- زيادة نطاق الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
4- وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة لإدارة الاقتصاد المحلى والدولي.	4- انتشار الفساد السياسى والإدارى والاقتصادى الذى يرتبط بالتعامل الدولى.
5- المنافسة التى تؤدى إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد	5- الصراع القاتل والتدمير بين الشركات التنافسية
6- انتشار الوعى السياسى والديموقراطية	6- تغير نمط الاستهلاك تقليداً للدول المتقدمة وبما لا يناسب البيئة المحلية
7- تقليل المشاكل السياسية بين الدول المتعاملة مع بعضها على نطاق واسع	7- ضعف وفقدان الهوية الوطنية والثقافة المحلية وتدميرها.
8- الاستفادة من الثقافات الأجنبية.	8- التفكك الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء والأبناء والأباء.
9- احياء الثقافات الوطنية لحماية نفسها من مخاطر العولمة.	9- نزع سلطة الدول المحلية إلى الساحة العالمية وخلق ضغوط جديدة على الاقتصاديات المحلية.
	10- تغريب الإنسان في أفكاره ومفاهيمه وأسلوب حياته طبقاً للسياسة اليهودية (إن لم تدمره فاجعله يحس عندما يدخل بيته أنه ليس بيته) التخريب أو التغريب.

وإذا كان للعولمة مكاسب وخسائر فما هى المتطلبات اللازمة لمواجهة العولمه للاستفادة من المكاسب وتجنب الخسائر؟

سادسا: متطلبات التعامل مع العولمه:

أ- الموقف من العولمه: بالنسبة للدول المتقدمه فإن العولمه تعمل لصالحها وهى نظام ابتكرته لزيادة سيطرتها وسيادتها على باقى دول العالم ولذلك فإنها تساندها وتقبلها بل وتحاول فرضها على الآخرين.

أما بالنسبة للدول النامية فيوجد ثلاثة اتجاهات لموقفها من العولمه:

الموقف الأول: الرفض التام لها وعدم التعامل معها، وهذا موقف سلبى وغير سليم لأنه إذا كان في مقدور دولة ما أن لا توقع على اتفاقية الجات فإنه لا يمكنها التعامل مع الدول الأخرى، هذا فضلا على أن عولمة المعلومات والفكر والثقافة من خلال تكنولوجيا الاتصالات لا يمكن أن تقيم أى دولة حواجز تمنع دخولها إليها.

الموقف الثانى: القبول التام لها والانصياع لقوانينها وآثارها، وهذا خطر على الدولة إذ انه يؤثر سلبا عليها لأنها ستظل تابعة للدول المتقدمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا وبالتالى تفقد هويتها.

الموقف الثالث: قبول العولمه مع محاولة العمل على الاستفادة من ايجابياتها وتلافى سلبياتها وهو أفضل المواقف. ولكن كيف ذلك؟

ب- متطلبات التعامل مع العولمه: وتتمثل فيما يلى:

1- العمل على تقوية ودعم الميزة النسبية التى تتمتع بها، إذ بواسطة هذه الميزة يمكنها المشاركه في التأثير المتبادل بينها وبين دول العالم، فعلى سبيل المثال فإن مصر لها ميزة نسبية اقتصادية في بعض المحاصيل الزراعية والمنسوجات القطنية والسياحة والبترول وقناة السويس ويمكن أن نضيف إلى ذلك صناعة البرمجيات كما أن العالم الإسلامى بما لدية من قيم عالية وثقافة رفيعة يمكن أن تفيد العالم، فإنه يجب العمل على تجلية ذلك وتقديمه في صورة تناسب متغيرات الأحوال والزمان.

2- القوة الاقتصادية، إذا كانت العولمه تعمل في المجال الاقتصادى على سهولة انتقال السلع والخدمات والموارد، فإنه لابد أن يتوفر للدولة فائض منها، كما أنه يجب أن يكون السوق فيها على درجة عالية من الكفاية حتى يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية لصالح الدولة، وفي ظل وجود دول متقدمة تملك امكانيات هائله في هذا المجال بل وشركات وأفراد، وأن كل دولة نامية لا تملك وحدها ما يمكنها من المنافسة معهم لذلك لا سبيل أمام الدول النامية إلا أن تتعاون في صورة تكتلات اقتصادية خاصة ما يجمع بينها من نطاق جغرافى أو سكانى أو دينى بما يمكنها من التعامل كقوة أمام الدول الأخرى.

3- العمل على امتلاك وتنمية التكنولوجيا التى تمثل عصب العولمه سواء ما يستخدم منها للاتصال بالعالم أو تطوير الإنتاج ليظل على قدم المساواة مع الإنتاج العالمى.

4- البناء الاجتماعى السليم الذى يقوم على:

- نظم داخلية سليمة (مالية واقتصادية وقانونية وسياسية).
- الاهتمام بالمجتمع قبل الاهتمام بالسوق.
- العمل على سيادة القيم الأخلاقية.
- التمسك بالهوية الوطنية والثقافية الذاتية وتنميتها.

سابعاً: تقييم العولمه حتى الآن:

رغم أن نظام العولمه لم تتكامل أركانه بعد حيث مازالت توجد جولات واجتماعات أخرى لبحث موضوعات وردت في اتفاقية الجات وحيث أن التقدم التكنولوجى في مجال الاتصالات مازال يقرر كل يوم الكثير إلا أن النتائج الأولية أظهرت ما يلى:

1- أن الدول النامية توفى بالتزاماتها وبينما الدول المتقدمة تضع العراقيل وتفسر بنود الاتفاقيات طبقاً لما يحقق مصالحها ويحرم الدول النامية من مكاسب العولمة.

2- الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تحصل على ميزات وتستثمر في مشاريع فانتازيا.

3- التكنولوجيا تجعل الدول المتقدمة تتحكم في اقتصاديات دول العالم ونظمها الثقافية.

4- عدم مشاركة الدول النامية في وضع الاتفاقيات وفرضها عليها.

5- تهميش الدول النامية في التجارة العالمية.

6- الغزو الثقافى الذى يقضى على التشكيل الوطنى للدول النامية وخاصة الشباب بها طبقاً للنظرية اليهودية إن لم تستطع أن تخرب بيت الآخر فاجعله يعيش فيه غريباً.

7- ولقد بدأت الدول النامية بل وقطاعات كبيرة من الدول المتقدمة في ابداء الاعتراض على العولمة مثل ما حدث في سياتل ومؤتمر الانتكاد ومنتدى دافوس مما أدى إلى بطء حركة العولمة.

هذا بايجاز ما يتعلق بالقسم الأول من المحاضرة وهو العولمة، فما هو موقف الاقتصاد الإسلامي منها؟ هذا ما سنتعرف عليه في القسم الثانى من المحاضرة وهو:

القسم الثانى
الاقتصاد الإسلامى والعولمة

في ضوء ما سبق أن ذكرناه عن العولمة يمكن أن نتناول العلاقة بينها وبين الاقتصاد في ثلاث نقاط هى:

أولا: الإسلام والعولمه

ثانيا: الفكر الاقتصادى الإسلامى والعولمه

ثالثا: اقتصاديات العالم الإسلامى والعولمه

وفيما يلى نوضح كل نقطة منها:

أولا: الإسلام والعولمه: بما أن الاقتصاد الإسلامى ينطلق من ويستند إلى الدين الإسلامى ويهدف إلى سيادة أحكام الإسلام في المعاملات، لذلك فإنه لابد أن نوضح أولا موقف الإسلام من العولمة تأصيلا بشكل عام ثم في مجال الاقتصاد بشكل خاص والذى نوضحه فيما يلى:

أ- من المقرر أن الإسلام رسالة عالمية ودين خاتم لكل البشر يدل على هذا قوله تعالى: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾** وقوله عز وجل **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾** وإذا كانت العولمة الآن أدت إلى تسهيل الاتصالات فإنها فرصة سانحة أمام مسلمى اليوم لنشر رسالتهم من خلال المواقع على الانترنت والقنوات الفضائية وغيرها من تكنولوجيا الاتصالات، وكذا من خلال التعامل الاقتصادى القائم على الأحكام والأخلاق والتوجيهات الإسلامية.

ب- إذا كانت العولمة تقوم على أساس وجود اختلافات بين الدول والشعوب والاستفادة من هذه الفروق لصالح البشرية جمعاء، فإن ذلك يجد سنده في القرآن الكريم في قوله تعالى: **﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾** وهذا التعارف يمتد إلى كل المجالات ومحاولة الاستفادة المشتركة منها لصالح البشرية.

جـ- إن الإسلام خص المسلمين وأرشدهم إلى سبل امتلاك القوة التى تجعلهم مؤثرين عالميا وليسوا متأثرين ومن أمثلة ما جاء به القرآن أن الله سبحانه وتعالى وهو يخاطب المسلمين في القرآن يذكرهم بأنه سبحانه سخر لهم الفلك التى تجرى في الأنهار والبحار **﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾**. والتسخير يعنى جعلها في متناول اليد ونطاق العقل والقدرة فأين فلك المسلمين في أساطيل النقل البحرى؟ والاجابة تدل على أن المسلمين لم يعملوا بهذا التوجيه القرآنى.

د- شجع الإسلام على انتقال الأفراد من أجل السياحة حيث ذكر السائحين ضمن المؤمنين المبشرين في قوله تعالى **﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾** بل ذهب الإسلام إلى أبعد من ذلك في ضمان مورد مالى للمسلم الذى يسافر للخارج لأى غرض مشروع وسماه ابن السبيل وجعل له حقا في الزكاة ضمن مصارف الزكاة في آية الصدقات **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾** وليست الزكاة هى المورد الوحيد وإنما الصدقات التطوعية أيضا في قوله تعالى **﴿وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾.**

هـ- من جانب آخر فإن الإسلام حذر من المكوث في مكان واحد من الأرض لإنسان لا يمكنه أن ينال حظه فيها ووصفه بأنه ظالم لنفسه في قوله تعالى **﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.**

و- وعلى هذا النهج القرآنى جاءت توجيهات الرسول ρ في الحض على الانتقال البشرى من أجل النشاط الاقتصادى حيث يقول صلى الله عليه وسلم "البلاد بلاد الله والعباد عباد الله فأى موضع رأيت فيه رفقا فأقم" رواه الطبرانى.

ز- في مجال التجارة الخارجية حض الإسلام عليها وتسمى الجلب أى استيراد السلع من الخارج فيقول الرسول ρ "الجالب مرزوق" وجعل الخليفة عمر بن الخطاب التجار الأجانب ضيوفا على الدولة ذاتها حيث جاء "أيما جالب يحمل على عمود كبده في الشتاء والصيف حتى ينزل سوقنا فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء وليمسك كيف شاء"

والتجارة الخارجية في الإسلام ليست لمجرد تنمية الأموال وإنما لها فوائد أخرى منها نشر الدين الإسلامى والثقافة الإسلامية حيث يقول الكاسانى "إن ذلك أدعى إلى المخالطة بدار الإسلام فيروا محاسن الإسلام فيدعوهم ذلك إلى الإسلام"

حـ- ما سبق ذكره من هذه التوجيهات الإسلامية يصب في خانة العولمة في جانبها النظرى والمعلن، أما ما تنطوى عليه من ظلم لبعض الشركاء من الدول النامية لحساب دول أخرى متقدمه فإن هذا ما يأبه الإسلام حتى ولو كانت إحدى الدول من أعداء الدولة الإسلامية، فأساس العلاقات الدولية في الإسلام العدل لقوله تعالى **﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾** وكذا المعاملة بالمثل، ثم عدم الاضرار، ثم قاعدة المشروعية في المعاملات، والوفاء بالعقود والوعود.

الأمر الذى يؤكد أنه يجب على الدول الإسلامية عند انضمامها لنظام العولمه أن تعمل على تقديم ما في الإسلام من قواعد منظمة للعلاقات الدولية لصالح البشرية جمعاء.

طـ- وأخيرا إذا كانت العولمة تعمل على التأثير على الثقافات المحلية بواسطة فرض ثقافات الدول المتقدمة لاضعاف هذه الثقافة المحلية في بلدها وسيادة الثقافة الأجنبية بدلا منها، فإن الإسلام ضد ذلك بشكل عام لقوله صلى الله عليه وسلم "إتركوهم وما يدينون" ومن وجه آخر فإن على المسلمين أن يتمسكوا بدينهم الإسلامى لأنه الملجأ والملاذ لوقايتهم من أخطار العولمة.

هذا هو الموقف الإسلامى الأصيل من العولمة والذى يجب أن يحكم موقف الدول الإسلامية منها.

ثانيا: الفكر الاقتصادى الإسلامى والعولمة:

إن العولمة تعمل كما سبق القول على نشر وسيادة رأسمالية السوق الحرة ومن المعروف أن هذه السوق تقوم على وتؤدى إلى العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية فقط وتغفل جوانب أخرى هامة مما أدى إلى مشاكل عديدة في الدول الرأسمالية وتحاول أن تحلها في صورة ترقيع للمبادئ الأساسية التى تقوم عليها الرأسمالية، ومن أهم هذه المشكلات الممارسات غير الأخلاقية وغياب البعد الاجتماعى وزيادة الفقر والفساد وتلوث البيئة والتى تعمل هذه الدول فكرا وتطبيقا على محاولة حلها ولكنها تتزايد وتتفاقم الأمر الذى أدى كما يقول بعض الكتاب الأمريكيين "إن الفقر الموجود في وسط الوفرة والبحبوحة المالية الخالية من البهجة، إن هى إلا أعراض لاضطراب عميق"

وإذا نظرنا إلى الفكر الاقتصادى الإسلامى فإننا نجد فيه ما يمكن أن يقود على المستوى التأسيسى أو التطبيقى لمنع هذه المشكلات، ويكفينا هنا أن نذكر مثالا واحدا على ما ينطوى عليه الفكر الإسلامى الاقتصادى من أسس تعالج كل مشكلات السوق الرأسمالية، وهذا المثال مستمدا من آية كريمة وضعت ضوابطاً أو معايير للنشاط الاقتصادى وهى **﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾**.

فالمعيار الأول: **﴿وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ﴾** وهذا يؤدى إلى ضرورة التأكد من أن النشاط الاقتصادى يدور في فلك طاعة الله وعدم عصيانه ومن شأن ذلك أن تتبع القيم الأخلاقية الفاضلة وتمنع الممارسات غير الأخلاقية التى تؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل وتضر بالموارد الاقتصادية.

والمعيار الثانى: ولا تنس نصيبك من الدنيا "الكفاءة الاقتصادية"

والمعيار الثالث: **﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾** أى رعاية البعد الاجتماعى بتقديم العون للمحتاجين والاحسان في المعاملات.

والمعيار الرابع: **﴿وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ﴾** مما يؤدى إلى منع الفساد الأخلاقى ممثلا في الرشوة والاستغلال والتربح والاختلاس والفساد المادى بتلوث البيئة.

وبالتالى فهذه فرصة في ظل العولمة للمسلمين لكى يقدموا للعالم الفكر الاقتصادى الإسلامى بأسسه واجراءاته وعلى الأقل يأخذونها في الاعتبار عند تنظيم أسواقهم.

ثالثا: اقتصاديات العالم الإسلامى والعولمة:

ونتناول هذه النقطة في تساؤلين هما:

التساؤل الأول: هل الدول الإسلامية مؤهلة بوضعها الحالى اقتصاديا للتعامل مع العولمة والاستفادة منها وتجنب مخاطرها؟

التساؤل الثانى: ما هو السبيل للتعامل السليم مع العولمة؟

وفيما يلى نوضح الاجابة على هذين التساؤلين:

أ- هل الدول الإسلامية مؤهلة بوضعها الحالى اقتصاديا للتعامل مع العولمة؟

بداية لا يمكن القول بامتناع الدول الإسلامية عن التعامل مع نظام العولمة لأنه بدأ التعامل فعلا ويصعب الفكاك منه، وبالتالى فإننا ننظر هنا إلى مدى إمكانية هذا التعامل بحيث تكون الدول الإسلامية مؤثرة في النظام وليست متأثرة وتجنى الثمار وتتلافى المخاطر، وفي الحقيقة فإن دول العالم الإسلامى بوضعها الراهن لا يمكنها الاستفادة من العولمة وجنى مكاسبها بل ستتحمل الكثير من خسائرها ليس على المستوى الاقتصادى فحسب وإنما على المستوى الثقافى والفكرى، وذلك لأن سمات اقتصاديات الدول الإسلامية تتصف بالضعف والتعامل مع العولمة يتطلب القوة، ومن مظاهر الضعف ما يلى:

1- تفكك الدول الإسلامية في تعاملها مع العولمة كل دولة على حدة وحيث أن العولمة صناعة أمريكية وتعمل أصلا لصالح الدول المتقدمة، وأن الدول الإسلامية لم تشارك في وضع العولمة، لذلك فإن موقفها التفاوضى ضعيف وهذا ما أكد عليه د. أحمد جويلى وزير التموين المصرى السابق في أنه في جولات اتفاقية الجات كانت تعرض موضوعات لم تدرس في الاجتماعات ومطلوب من الدول التوقيع عليها وكان وفد مصر يعترض عليها ولكنه لم يجد مؤازرة لموقفه من الدول الشقيقة.

2- ضعف اقتصاديات الدول الإسلامية منفرده حيث من بين 52 دولة إسلامية توجد 47 دولة تصنف من الدول ذات الدخل المنخفض إضافة إلى ضعف الهيكل الإنتاجى بها واعتماده على الأنشطة الاقتصادية الخدمية والزراعية دون الصناعية التى تمثل مقياس التقدم والقوة، فمن بين الدول الإسلامية توجد 42 دولة يمثل النشاط الخدمى والزراعى النشاط الرئيسى فيها، 10 دول يمثل النشاط الصناعى أكبر قطاع فيها مع مراعاة أن 8 دول منها الصناعة الأساسية الاستخراجية ممثلة في البترول، بينما لم تمثل الصناعة التحويلية على مستوى جميع دول العالم الإسلامى سوى نسبة تتراوح بين صفر، 23% ، وفي مؤشر ثالث على ضعف اقتصاديات دول العالم الإسلامى هو مستوى الناتج المحلى ففي 35 دولة إسلامية تتتوافر عنها بيانات عام 1995م يبلغ الناتج المحلى فيها 818 مليار دولار وهو يمثل 74% من ناتج انجلترا (الذى يبلغ 1105 مليار دولار، 10% ممن ناتج الولايات المتحدة الأمريكية الذى يبلغ 6952 مليار

دولار، 16% من الناتج المحلى في اليابان الذي يبلغ 5108 مليار دولار، وتستمر دلالة المؤشرات على هذا الضعف ممثلة في التبعية الاقتصادية فمن خلال بيانات التجارة الخارجية يتضح أن نسبة الواردات إلى الصادرات فيها من 179% إلى 700% مع مراعاة أن المكون الرئيسى للصادرات من المواد الأولية ولسلعة وحيدة تمثل الجزء الأكبر من الصادرات أما ورادتها فالنسبة الغالبة فيها من السلع الصناعية التى تتراوح بين 50% ، 85% .

ويترتب على ذلك كله تزايد أعباء الديون الخارجية هذا إلى جانب نتخلف الفن الإنتاجى نتيجة عدم وجود تكنولوجيا لديها.

3- قلة التعاون بين الدول الإسلامية في المجال الاقتصادى حيث تبلغ نسبة التجارة البينية بها حوالى 9% والاستثمارات المتبادلة لا تزيد عن 10% .

4- التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة وما يكتنفه من قدرة هذه الدول على التأثير في مسار الحياة بشكل عام في الدول الإسلامية وتظهر هذه التبعية في عدة أمور منها:

- زيادة اعتماد اقتصاديات الدول الإسلامية على الدول الخارجية سواء في الاستيراد منها الذى يبلغ حوالى 91% من جملة الاستيراد.

- زيادة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية رغم قلتها سواء من حيث الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة أو عقود الإدارة والترخيصات أو استيراد التكنولووجيا وعقود حقوق الابتكار.

- توقيع اتفاقيات ثنائية بين بعض الدول الإسلامية والدول الأجنبية.

5- زيادة حدة الفقر في الدول الإسلامية كما سبق القول.

ومما لاشك أن الوضع بهذا الشكل في ظل العولمة سوف يزيد الدول الإسلامية فقرا وتخلفا وستظل تابعة وتتكدس هذه التبعية بمرور الأيام، فهل إلى خروج من سبيل؟
هذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية:

ب- كيف السبيل لاستفادة الدول الإسلامية من مكاسب العولمة وتجنب مخاطرها؟

يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

1- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية: وهو يمثل الخطوة الأولى والأساسية لامكان التعامل مع العولمة التى يجنى ثمارها الأقوياء، فإذا كانت بعض دول أوربا تعد من الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وانجلترا إلا أنها دخلت في مرحلة أوربا الموحدة حتى يمكنها مواجهة سيطرة أمريكا على العالم، فكيف الحال بالدول الإسلامية النامية أن تواجه مثل هذه السيطرة إلا بالتكامل الاقتصادى فيما بينها والذى نوضح أبعاده في الآتى:

- الدول الاسلامية تملك مجتمعه عناصر القوة الاقتصادية ممثلة في عدد السكان الذى يصل إلى 1.250 مليار نسمة وهو يمثل أكثر من عشرة أمثال سكان اليابان وقرابة 21 مثل سكان انجلترا وحوالى ثلاثة أمثال سكان أمريكا، ومن الناحية الجغرافية نجد أن مساحة الدول الإسلامية تمثل ثلاثة أضعاف مساحة الولايات المتحدة ومرة وخمس مساحة الاتحاد السوفيتى السابق كما أن هذه المساحة تنتشر على نطاق جغرافى متنوع فضلا على امتلاكها العديد من الثروات الطبيعية الكثيرة والمتنوعة وغير المستغلة أحيانا.

- يستثمر العالم الإسلامى فائض أمواله في الدول المتقدمة ورغم ما يكتنف ذلك من مخاطر إلا أنها تعيد اقراضها لدول إسلامية أخرى.

- إذا كان التعامل الاقتصادى أو الوحدة الاقتصادية تمثل المرحلة النهائية للتعاون والذى يبدأ بالاتفاقيات الثنائية والاتحاد الجمركى ثم المناطق الحرة والسوق المشتركة، فإن الدول الإسلامية بدأت المرحلة الأولى أو الثانية مبكرا ومع ذلك توقف السير والأمر يتطلب تفعيل هذه الاتفاقيات.

- توجد منظمات ومؤسسات تكاملية على نطاق اقليمى في العالم الإسلامى منها منظمة المؤتمر الإسلامى ومجلس التعاون الخليجى واتحاد المغاربة العربى ومع ذلك وفي إطار الحرب التى تشنها أمريكا والدول المتقدمة لاستمرار حالة التفكك في الدول الإسلامية طرحت على الساحة الشرق أوسطية والشراكة الأوربية التى أدخلت فيها بعض الدول الإسلامية، بدلا من تفعيل دور المؤسسات الإسلامية القائمة وهو ما يجب أن تنتبه إليه الدول الإسلامية.

- إن التكامل الاقتصادى الإسلامى سوف يحيل الدول الإسلامية كتلة قوية في مواجهة التكتلات والدول الأخرى القوية بما يمكنها فرض وجودها كعضو مؤثر في نظام العولمة.

ولذا نقول إنه يجب أن نحقق العولمة الإسلامية بين دول العالم الإسلامى قبل أن ندخل في نظام العولمة العالمى.

2- التمسك بدين الإسلام: ذلك أنه لم يكن للعرب مثلا عز إلا بالإسلام وهو الرابطة التى تجمع بين المسلمين ويجب العمل على تعميق قيم الإسلام لدى المسلمين حتى يواجهوا العولمة ويؤثرون في دول العالم الآخر بدلا من أن يؤثر الغير فيهم ويفقدوا هويتهم.

3- التعامل بحذر شديد مع العولمة واستبعاد حسن النية واتباع سياسة الانتقاء في قبول ما يتوافق منها مع صالح الدول الإسلامية.

4- تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار السائدة في المجتمعات الإسلامية والتى تبعد كثيرا عن المنهج الإسلامى وتقوم على تبديد الموارد النادرة ويلزم لذلك تنمية الوعى الوطنى والدينى.

5- العمل على سرعة امتلاك أدوات العولمة خاصة التقدم التكنولوجى.

6- توحيد الجهود في الفترة الحالية في قبول الاتفاقيات المنظمة للعولمة حتى يكون للدول الإسلامية صوت مسموع.

7- الاهتمام بالبنية التحتية ممثلة في النظم الداخلية التى يعتمد عليها في تشغيل الاقتصاد وخاصة موضوع الفقر والبيئة والقانون والديموقراطية وفقا لتعاليم الإسلام وبما يناسب المتغيرات الحالية.

8- الاهتمام بالإنسان المسلم وتربيته تربية إسلامية من خلال تحديث مناهج التعليم والتنمية البشرية حتى يكون لديه القوة لمواجهة تغريبه في أفكاره ومفاهيمه وأسلوب حياته.

وفي النهاية نقرر أن الأمر ليس بهذه السهولة وليس مجرد توصيات تقدم وإنما تحتاج المواجهة وعياً وجهاداً وقادة يفهمون مخاطر العولمة ويعملون على تلافيها وحصد مكاسبها.

والله الموفق

Ref. d:\1\doc\awlama1.doc